

بيان صادر عن بطريركية الروم الأورثوذكس بخصوص ما سُمي "صفقة رحافيا"

بطريركية الروم الأورثوذكس
القدس
مكتب السكرتارية العام

بعد الحملة المحمومة التي قادها بعض المٌغرضون في الأيام الماضية بخصوص ما سُمي من قِبلهم "صفقة رحافيا" وما تبعها من كيل الإتهامات والمزاوَدات والمخالطات وتزوير الوقائع من أجل خدمة أهدافهم المشبوهة، إرتأت البطريركية أنه من واجبها إتجاه أبنائها وضع الأمور في النصاب الصحيح وكشف الحقيقة كاملة لأبناء شعبنا عامةً ولرعاياها بالأردن وفلسطين خاصةً وذلك على النحو التالي:

1. أن الأراضي أنفه الذكر والواقعة في القدس الغربية التي إحتلتها إسرائيل سنة 1948، كانت البطريركية قد إشترتها من أموالها حينما سُمح للكنائس شراء العقارات خارج حدود سور البلدة القديمة. والإدعاءات أن هذه الأراضي تم وقفها من قِبل أبناء الرعية لصالح البطريركية مغلوبة ومغرضة وعارية عن الصحة وهدفها ذر الرماد بالعيون وإثارة الفتن ليس إلا.

2. بعد النكبة الفلسطينية، أصبحت البطريركية الواقعة في البلدة القديمة بالقدس الشرقية تحت حكم المملكة الأردنية الهاشمية، في حين وقعت هذه الأراضي تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة وحدوداً دولية فصلت بين البطريركية وأراضيها المذكورة. ولن ننسى في هذا السياق الظروف العامة التي كانت تسود المنطقة، والقوة والعنفوان الإسرائيلي الذي رافق إعلان الدولة وما سبقه من حروب ومجازر وإحتلال الأراضي وطرد السكان، والأمثلة على ذلك لا تعد ولا تُحصى.

3. لإعتبرات سياسية ودولية قامت إسرائيل بواسطة الصندوق القومي اليهودي بإنتزاع هذه الأراضي من خلال ثلاثة عقود حكر، إثنان منهم تم توقيعهم سنة 1951 والثالث وُقِع سنة 1952، حيث تم التوقيع على العقود من خلال القنصل اليوناني بالقدس، وتوقيع القنصل كان ضرورياً للصندوق القومي اليهودي وذلك من أجل حفظ ماء الوجه أمام

الرأي العام لدى الدول الغربية .

4. إن عقود الحكر أعلاه كانت مجحفة جداً بحق البطيركية وأعطت الصندوق القومي اليهودي حق تمديد الإجارة بشكل فوري لفترات متفاوتة وطويلة جداً ومطاطية وأنه في حال الخلاف على فترة التمديد المطلوبة وقيمة الإجارة خلال فترة التمديد، عندها يتم تعيين محكم متفق عليه من قبل الطرفين وفي حال الخلاف على شخص المحكم يتم تعيينه من قبل رئيس المحكمة العليا الإسرائيلية ويكون قراره بالنسبة لفترة التمديد وقيمة الإجارة نهائي لا إستئناف عليه .

5. ليس خفياً على أحد أن قيمة الإجارة التي فُرضت على البطيركية خلال فترة الحكر الأولى والتي على الصندوق القومي اليهودي دفعها للبطيركية على كل الأراضي أعلاه كانت زهيدة جداً ووصلت خمسون ألف ليرة إسرائيلية لسنة 1976 وكان الدولار الأمريكي الواحد حينها مساوياً لـ 8.76 ليرة إسرائيلية، أي أن قيمة الإجارة التي دفعت من الصندوق القومي اليهودي حتى سنة 1976 لم تتعدى 5710 دولار للسنة الواحدة. وهذه الإجارة تم رفعها سنة 1976 إثر إجراء قضائي إتخذه البطيركية ليصل الى ما قيمته 34.246 دولار أمريكي للسنة الواحدة!!

6. إنه لمن الواضح والجلي جداً أن عقود الحكر التي فرضت على البطيركية حينها كانت مجحفة لأبعد الحدود .

7. هذا مع العلم أن هذه الأراضي وقبل إنتزاعها من البطيركية حسب عقود الحكر المجحفة أنفه الذكر كانت أراضي زراعية وغير مأهولة مما سهّل عملية إنتزاعها والإجحاف في حقوق البطيركية بها .

8. سنة 2000 تعرضت البطيركية لعملية نصب وإحتيال وتزوير لتوقيع البطيريك الراحل ذيوزوروس الذي كان مريضاً جداً وفي أواخر حياته ، حيث إدعى ثلة المزورين أن البطيريك الراحل وقع على وكالة دورية غير قابلة للعزل يعطى فيها الحق لشركة بإسم "كريستن لاند" تمديد الإجارة للصندوق اليهودي لمدة 999 سنة أخرى تبدأ في سنة 2051 .

9. بعد إجراءات قضائية طويلة ومضنية ومكلفة جداً نجحت البطيركية بإثبات التزوير وخلال تلك الفترة مورست عليها ضغوطات ومحاولات إبتزاز من الجهات الرسمية الإسرائيلية والصندوق القومي اليهودي في شتى المجالات وكان عليها الإختيار بين حلين فرضا عليها لا ثالث لهما. الأول أن ترضى البطيركية بأن تتفاضى مبلغاً وقدره 4.5 مليون دولار أمريكي لقاء تمديد الحكر، والآخر أن تقوم البطيركية

بدفع مبلغ وقدره 13 مليون دولار للصندوق القومي اليهودي لقاء تنازل الأخير عن أي إدعاءات أو "حقوق" ناتجة عن التزوير وذلك كون البطيريك ذيودوروس إنتقل الى رحمته تعالى وأن هنالك إدعاءات وشهود من قبل الصندوق القومي اليهودي تؤكد أن البطيريك الراحل كان موافقاً على التمديد وحتى لو تم تزوير توقيعه.

10. في هذه الظروف إرتأت البطيركية سنة 2011 أن تقوم بتحويل حقوقها للأرض حسب عقود الحكر أعلاه الى شركة إسرائيلية خاصة لتقوم الأخيرة بمجابهة الصندوق القومي اليهودي والمؤسسة الإسرائيلية، وأعطت البطيركية الحق لهذه الشركة تجديد عقد الحكر وكذلك تحصيل ديون الإجارة السابقة التي لم تُدفع من قبل الصندوق القومي اليهودي منذ سنة 2006 (أي قيمة الديون بقيمة حوالي \$172000) وذلك مقابل مبلغ وقدره 76 مليون شيكل يدفع للبطيركية على أن تتحمل الشركة كافة الضرائب المترتبة على الصفقة وأي تبعات لها وهذا تم سنة 2011. أي أن البطيركية حصلت على ما قيمته قرابة عشرين مليون دولار ولن ترسخ لأي من الحلول الجائرة التي حاولت الجهات الإسرائيلية فرضها عليها.

11. بعد إتفاق سنة 2011 مع الشركة الإسرائيلية الخاصة، بدأت حملة إعلامية إسرائيلية ضد البطيركية وسمعت أصوات رسمية من قبل صنّاع القرار الإسرائيليين تُطالب بسحب حقوق الكنائس بالتعاقد بحرية بما يخص أراضي الحكر داخل إسرائيل وعلت أصوات تطالب بمصادرة هذه الأراضي من الكنائس. أضف الى ذلك أن الصندوق القومي اليهودي أقام دعوى بقيمة 109 مليون شيكل ضد البطيركية وآخرين ونجح بتسجيل حجز على الأراضي المذكورة في قرار غريب صدر عن المحكمة الإسرائيلية العليا.

12. في ظل هذه الظروف قامت البطيركية في شهر آب 2016 بتحويل كافة حقوقها بالأرض للشركة الإسرائيلية على أن تقوم الأخيرة بدفع مبلغ 40 مليون شيكل إضافي للبطيركية وأن تتحمل الشركة كافة الضرائب المترتبة على الصفقة وكذلك أي تبعات أو نتائج القضية الضخمة المرفوعة ضد البطيركية.

13. منذ سنة 1951 وحتى سنة 2011 (موعد الإتفاق الأول مع الشركة الإسرائيلية من القطاع الخاص) كل ما تقاضته البطيركية لم يتعدى مبلغ المليون دولار في حين أنه وبعد الإتفاقيين أعلاه حصلت البطيركية من هذه الأراضي المنزوعة منها أصلاً ما قيمته حوالي 32.4 مليون دولار ومن هذه المبالغ قامت البطيركية بتحرير أراضي

دير مار الياس بالقدس وأراضي أخرى كانت عليها ديون لضريبة الأراضي بعشرات ملايين الشواقل وكذلك موّلت قضية الدفاع عن باب الخليل والتي تحاول البطيريركية إبطالها وتحرير العقارات المبيعة زوراً وبطرق غير شرعية وكذلك مصاريفها الجارية وسد عجزها المالي.

14. أن دراسة موثوقة قامت بها البطيريركية قبيل عقد إتفاق سنة 2016 يؤكد أن 337 دونم من أصل 528 دونم من هذه الأراضي هي أراضي لا قيمة لها حيث تم تحويلها الى حدائق عامة وشوارع ولإستخدامات عامة أخرى, وأن أجزاء من هذه الأراضي مصادرة ومسجلة على إسم البلدية حيث أن هذه الأراضي تشمل حديقة الجرس وحديقة "صاقر" (المصلبة) ومناطق عامة أخرى وأن باقي الأراضي مبني عليها شقق سكنية ومبانٍ.

15. أن الإتفاقيات التي وقعتها البطيريركية بخصوص هذه الأراضي لا تتناقض ولا تتعارض من أي موثيق أو تفاهات بينها وبين المملكة الأردنية الهاشمية الراعي الرسمي وصاحبة الوصاية على الأوقاف الإسلامية والمسيحية بالقدس أو بين البطيريركية وبين الدولة الفلسطينية.

16. تستغرب البطيريركية الحملة المحمومة والمغرضة التي يقودها البعض ضدها أثر النشر بالصحف الإسرائيلية بخصوص الإتفاق من شهر آب 2016 خصوصاً أنها قامت هي بنفسها بكشف موضوع الإتفاق للجهات الرسمية وممثلين عن الطائفة الأورثوذكسية وذلك بعد توقيعها مباشرة وحتى أنها أصدرت تقريراً مفصلاً بهذا الموضوع خلال شهر تشرين أول 2016 أي قبل النشر بوسائل الإعلام الإسرائيلية بثمانية أشهر!

17. إن البطيريركية هي الحامية للمقدسات المسيحية بالبلاد ولكنيسة القيامة وذلك منذ أكثر من ستة عشر قرن ويخطيء من يظن أن المزاودات المهاترات عليها من قبل ثلة من المغرضين والمنتفعين تؤثر قيد أنملة على تاريخها العريق ودورها الوطني وهي مردودة على مروجيها وتزيل أقنعتهم وتكشف وجههم الحقيقي.

18. إن تحميل البطيريركية مسؤوليات عجزت أن تحملها دول لهو غير منطقي ومغرض وكذلك محاولة قلب الأدوار وتحويل البطيريركية التي إنتزعت أراضيها من ضحية الممارسات الرسمية بحقها الى الجلاد, لهو زيف وقلب للحقائق وغير مقبول بتاتا.

19. أن يقوم نفراً قليلاً لا يُمثل الا نفسه من أبناء الرعية بعمل ضجة إعلامية كبيرة ومضللة وعدم كشف الحقيقة والمغالطة إنما يعود بالضرر على المسيحيين جميعاً ويهدف الى فصلهم عم نسيجهم الإجتماعي

العربي والفلسطيني والأردني وعلى المضللين والمغرضين الذين
وبتصرفاتهم غير المسؤولة يُحوّلون الضحية الى جلاّد ويروّجون
للحملة الإسرائيلية ضد البطريركية أن يعوا ذلك إذا لم يكن ذلك من
أهدافهم.

20. أن الأوضاع بالبلاد عامةً وبالقدس خاصةً وما بتعرض له الحرم
القدس الشريف من هجمة غير مسبوقه يُحتم علينا جميعاً التوحد
والتكاتف من أجل الحفاظ على المقدسات الإسلامية والمسيحية وعدم
إثارة الفتن وأن لا نكون أبواقاً لحملة مٌغرضة مصدرها الجانب
الإسرائيلي.

مكتب السكرتارية العام - بطريركية الروم الأورثوذكسية

القدس الشريف 22-7-2017

ngg_shortcode_0_placeholder